

يوم المرأة العالمي..

فلسطينيات دخلن التاريخ.. بلا أسماء

بيان نويهض الحوت*

حديثنا عن المرأة الفلسطينية في عيدها العالمي ليس عن إنجازاتها، أو رائداتها، أو إبداعاتها، أو تفوقها في شتى المجالات، بل عن النساء اللواتي طواهن النسيان؛ حديثنا عن الأكثرية العاملة المناضلة الصامته. وليس هذا مجرد الرغبة في الانطلاق عكس السير - كما يبدو - بل انسجاماً مع التاريخ القريب لفلسطين تحت الانتداب، وحاضرها تحت الاحتلال (وكل فلسطين اليوم تحت الاحتلال).

المشهد الأول: مشهد الفلاحة التي تعمل في الحقل كما في البيت، والتي تحمل نتاج الحقل على رأسها وتذهب إلى أقرب المدن لبيعها، ولو مشياً على الأقدام. تلك المرأة كانت عماد أسرتها الصغيرة، وعماد قريتها، وجاء يوم أضحت فيه عماد شعبها. ففي الثورات والاضطرابات، كانت تلك الفلاحة تخبي السلاح تحت الخضار والفاكهة، وتمشي رافعة الرأس أمام «عسكر الإنكليز». واشتهرت حيفا بالمرأة «القسامية» التي كانت تخبي السلاح في تنكة ثقيلة على رأسها، وهي تنادي على من يشتري الزيت. وأما بعد الإضراب الكبير (في 1936)، وامتداده إلى أكثر من سنة أشهر، فقد اعترف المندوب السامي واكهوب في إحدى رسائله بأن الإضراب نجح بفضل المرأة التي لم تنقطع عن حمل نتاج الحقل وإيصاله إلى سكان المدن في أسوأ الظروف، ومن دون مقابل.

المشهد الثاني: مشهد فلسطين في السابع عشر من حزيران 1930، يوم أعدمت حكومة الانتداب ثلاثة أبطال مناضلين: محمد مجوم وفؤاد

حجازي وعطا الزير. كانت فلسطين في ذلك اليوم في إضراب شامل، وصمت غاضب، وعزلة عن العالم. وكان القرار أن يُعدم الثلاثة بالتتابع مع فارق ساعة بين الشهيد والشهيد. ومع إعدام كل واحد منهم، كانت تُقرع في فلسطين كلها أجراس الكنائس، ويرتفع من أعالي الماذن نداء «الله أكبر... الله أكبر». أمهات الأبطال اللواتي حُرمن وداع أولادهن، وقفن أمام سجن عكا ينادين عليهم بأعلى أصواتهن، ويدعونهم إلى الصمود والشجاعة، ثم رحن ينشدن لهم الأهازيج الوطنية. لا يتذكر أحد أسماء الأمهات.

غير أن الشعب استمر يرّد تلك الأهازيج. المشهد الثالث: مشهد الثورة الكبرى التي استمرت ثلاث سنوات (1936 - 1939)، والتي ما كان لها أن تستمر لولا المرأة التي كانت ينجوع العطاء للخوار جميعاً، فهي ترسل إليهم الطعام يومياً، وهي تحميمهم من مفاجات «عسكر الإنكليز»، كلما داهموا المكان. بيتها بيتهم. أما البطولة «الأسطورية» لفظاً، والحقيقية تاريخياً، فهي جراءة المرأة النادرة يوم كان هؤلاء العسكر يدهمون القرية، ويجمعون السكان في الساحة، ثم يجيئون معهم بمجموعة من الشبان مكبلين بالأغلال، فيوقفونهم على الحائط، وهم يصرخون بالأهالي: «لا تعرفونهم؟». كان ينكر الأهالي معرفتهم بأي منهم، حتى لو كانوا جميعاً أو كان بعضهم من أبناء القرية، ذلك بأنهم فيما لو اعترفوا، لكان جزء القرية التدمير، تدمير البيوت أمام أصحابها، ولكن عقاب السكان القتل بلا رادع. وتقترب النهاية حين يقدم العساكر على قتل هؤلاء الشبان الأبطال بالرصاصة، وفي ظنهم أنه لا بد لأم الشهيد أو زوجته، أو أي من قريباته أن تصرخ،

غير أن التاريخ الذي سجّل عشرات الحوادث التي أعدم فيها الشبان في ساحة القرية، لم يسجل حادثة واحدة صرخت فيها امرأة، وهي تشاهد بعينها ابنها أو زوجها يُقتل بالرصاصة.

المشهد الرابع: هذا هو المشهد البطولي، فما إن أعلن قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947، حتى قامت في البلاد حرب ضد ذلك، وما كانت المرأة لتكتفي هذه المرة بإطعام المناضلين أو بحماية الخطوط الخلفية، بل هبت تشارك في الإسعاف، وتحمل السلاح، ولو قليلاً، واستشهدت العشرات من النساء. لم

نالت المرأة الفلسطينية حقوقها السياسية بناء على رصيدها التاريخي من النضال

تعرف أسماء الكثيرات منهن، لكن عرفت أسماء البعض، وخصوصاً اللواتي كن يضمندن الجراح أو يسعفن الجرحى، فهكذا استشهدت حياة بلاسة في دير ياسين، وجولييت زكا في حيفا. وأضحت كل منهن رمزاً.

المشهد الخامس: مشهد اللجوء والمخيمات، ولنبدأ بالاعتراف بأن سنوات النكبة الأولى، أي سنوات التيه، لم تكتب بعد على حقيقتها، ربما لأن حياة اللاجئين المأساوية كانت هي الطاغية. وربما لأن المؤرخين والمحليلين لم يسألوا بدورهم

كثيراً أسئلة من نوع: «كيف صمد الشعب في المخيمات؟ كيف؟». الجواب الصادق لا يكمن في عطاءات وكالة الغوث المحدودة جداً، ولا يكمن في تسابق الحكام العرب على إصدار التصريحات المدوية المؤيدة لفلسطين وشعبها، بل يكمن في عمل الأم اليومية الصامت والمتواصل. يكمن في تربيتها صغارها على الإيمان والحق والصبر. يكمن في تشجيعها ابنتها على خوض غمار الحياة كالرجل. في تلك السنوات، فُتحت حدود الدول الخليجية أمام الفتاة الفلسطينية لتعمل في سلك التعليم، أكثر مما كانت تُفتح للشباب الذي كانت الحكومات العربية على نحو عام تخشى من التنظيمات السرية من ورائه. وهكذا كانت هي - المرأة - مصدر الدعم المالي الأساسي للأسرة.

المشهد السادس: في هذا المشهد السياسي، نكتشف أن المرأة الفلسطينية قد تكون المرأة الوحيدة في العالم التي نالت حقوقها السياسية من دون أية مطالب، أو تظاهرات، أو شعار من نوع: «افتحوا لنا أبواب البرلمان». ذلك أن المرأة أصبحت فعلاً عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني الأول (أيار 1964)، تماماً كما أصبح الرجل عضواً في ذلك المجلس التمثيلي الأول في حياة الشعب الفلسطيني. وهكذا نالت المرأة حقوقها السياسية بناءً على رصيدها التاريخي من النضال الصامت المتواصل، في الوطن، وفي المنفى، وفي المخيمات. ومهم أيضاً أن نضيف أن دخول المرأة الحياة السياسية من أوسع أبوابها، وببسر وبساطة، لم يلق اعتراضاً واحداً من الجهة المقابلة، أي الرجال. وعندما مرت الأعوام وأصبحت المرأة سفيرة لوطنها في أكثر من بلد، وعضواً في اللجان التنفيذية، لم

بشرى بلحاج حميدة: يريدون إبعادنا عن المعتك السياسي!

ناجي الخشناوي*

شكلت التجربة التونسية في مجال الانتصار لحقوق النساء حالة متفردة بين الحركات النسائية العربية. فقد كان لموطن الطاهر الحداد موقع الريادة في سن تشريعات تقدمية كرسيت باكرًا المساواة بين الرجال والنساء، بدءاً بقانون إلغاء الرق في 1842، وصولاً إلى أول تشريع أرسى قيم العلمانية وحقوق الإنسان، في 1857، من خلال «المساواة الكاملة بين الأجناس والملل». ومهد الفكر الإصلاحى، الذي تأسس آنذاك، على أيدي خير الدين باشا وأحمد بن أبي الضياف، لظهور كتاب الطاهر الحداد المرجعي «مرآتنا في الشريعة والمجتمع» (1930)، الذي عدّ منعطفاً حاسماً في مسيرة التحديث التونسية. فبعد عامين من صدوره، تأسست أول جمعية نسائية عربية، وهي «جمعية السيدات المسلمات الخيرية»، التي أدت دوراً بارزاً في تأطير النساء وتجنيدهن ضمن الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي. واعتراضاً بتلك الإسهامات النسائية في النضال الوطني، سنّ الرئيس الحبيب بورقيبة، غداة استقلال تونس، في 1956، مجلة (قانون) الأحوال الشخصية، التي كرسيت حقوق النساء في المساواة الشاملة مع الرجال، ولا تزال إلى اليوم التشريع الوحيد في العالم الإسلامي الذي يحظر تعدد الزوجات. لكن وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس، بعد «ثورة الكرامة»، أفرز تيارات متشددة تسعى إلى إحداث ردّة عن مكتسبات العصرية في البلاد، الأمر الذي يضع الحركات النسائية أمام تحديات وتهديدات من نوع جديد. وهو ما تحدّثنا عنه المناضلة الحقوقية بشرى بلحاج حميدة، التي ترأس «الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات»، وهي جمعية عريقة تأسست في 1989، وقامت بدور مشهود في مقارعة الاستبداد خلال عهد الطاغية مخلوع بن علي. وتتصدى اليوم لمن يريدون «استغلال فضاء

الحرية الذي حققته الثورة، لجرّ تونس نحو أشكال جديدة من الاستبداد».

تضع بشرى بلحاج حميدة في أولوية نضالاتها حالياً مطلب «دسترة حقوق النساء»، أي إدراج المكتسبات التي نالتها التونسيات على مدى عقود من النضال في الدستور الجديد للتونس، التونسية، حتى لا تكون محل تشكيك أو تلاعب من قبل الحكومات المتعاقبة. وتقول: «دسترة حقوق النساء مطلب قديم طالبتنا به منذ أواخر السبعينيات، مع بروز الحركة النسوية، باعتبار الدستور المرجع الأساس في التشريع والممارسة السياسية والإدارية والمجتمعية. وكنا قد أقرنا الموضوع في «جمعية النساء الديمقراطيات»، أثناء محاولة «تفخيم الدستور»، في 2002. اعترضنا آنذاك على تعديل الدستور للسماح بإعادة ترشيح بن علي للرئاسة، وطالبنا في الوقت نفسه بأنه في حالة إجراء تفخيم للدستور أن يكون التعديل إيجابياً، وأن يتضمن بنوداً تكرر مكتسبات العصرية، وتنص صراحة على المساواة بين الرجال والنساء». وتضيف: «اليوم، بعد الثورة، نحن نعيش مرحلة التأسيس للجمهورية التونسية الثانية، من الطبيعي أن نطالب بإدراج حقوق النساء ضمن الدستور الذي يعده المجلس التأسيسي، لأنّ تضمين حقوق النساء في الدستور هو الوسيلة الأكثر جذرية لإحداث قطيعة مع منظومة التمييز والقمع والتهميش والمظالم ضد النساء، وتضع حداً للمخاوف من أي ردة أو التراجع عن المكتسبات النسائية أو التشكيك فيها...».

لم تكتف الحركة النسائية التونسية بالأشكال المطلية التقليدية في مسعاها لـ «دسترة حقوق النساء»، بل قامت أخيراً بإنشاء «مجلس تأسيسي مواز». وتقول بشرى بلحاج حميدة، التي أسندت إليها رئاسة هذا المجلس: «هذه حركة رمزية قوية تنم عن هامش الحرية الواسع الذي نعيشه اليوم، والذي يمنحنا الفرصة للتدرب على مختلف أشكال العمل

الديموقراطية، والسعي إلى ابتكار أشكال جديدة للنضال والتعبير عن مطالبنا». أما عن أهداف المبادرة، فتقول: «نريد تبليغ المجلس التأسيسي الفعلي برسالة مفادها أننا كنساء نمثل قوة اقتراح يجب أخذها في الحسبان. وانطلاقاً من تجاربنا النضالية كجمعية نسائية يمتد عمرها لأكثر من ربع قرن، نطرح على المجلس حرمة متكاملة من المطالب التي تعكس انشغالات النساء وطموحاتهن، وذلك بالاستناد إلى المبادئ والقيم التي قامت عليها الثورة، أي شجب الظلم والفوارق الاجتماعية وكل أشكال القهر والتمييز، والمطالبة بمرجعية مشتركة على أساس المساواة والمواطنة والكرامة. من هذا المنظور، نطالب بالحقوق الأساسية للنساء، على اختلاف انتماءاتهن السياسية والطبقية

الإعلام يشوه مكتسبات النساء في تونس خوفاً من انتقال «عدوى التحرر» إلى الخليجيات

والجهوية. ويشمل ذلك الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والصحية. كما نحمل أيضاً مقترحات ملموسة، تندرج ضمن أطر تكريس دولة القانون وحماية الحريات العامة. وتتعلق هذه المقترحات بوضع آليات تضمن القضاء على كل أشكال التمييز بين الجنسين، ومحاربة مختلف أنواع العنف المسلط على النساء. ونحن نطالب بأن يتضمن دستور تونس الثورة التزاماً صريحاً بتفعيل هذه الآليات لضمان حقوق النساء، وجعلها حقوقاً دستورية...».

وصول إسلامي «النهضة» إلى الحكم يضع الحركات النسوية التونسية أمام تحديات

جديدة، تقول بلحاج حميدة. لكنّها تستدرك قائلة: «الإسلاميون ليسوا وحدهم اليوم في الحكم، بل معهم أحزاب أخرى غير إسلامية. ونحن نرى أن الأهم ليس من هو في الحكم، بل طبيعة نظام الحكم. لقد تخلصنا من استبداد النظام السابق. ولدينا اليوم هامش واسع من الحرية للنشاط والنوازل مع النساء في كل المناطق التونسية. لكن هذا لا يعني أن المهمة ستكون أسهل، فكوننا الآن أمام حكومة لها شرعية انتخابية حقيقية يتطلب منا قدراً أكبر من المهنية والحرفية من أجل تجذير مطالبنا في المجتمع لقطع الطريق أمام أي محاولات لضرب المكتسبات التي تحققت في بلادنا منذ الاستقلال، وخاصة أن التيارات الإسلامية تسعى منذ قيام الثورة إلى تشويه الحركة النسوية والظعن في تاريخها النضالي، من خلال خطاب شعبي يحاول تعبئة الناس البسطاء ضد النخب، تمهيداً لضرب مكتسبات العصرية التونسية».

أما عما تشهده تونس من ردة اجتماعية وعائدية ظاهرة تجاه الحركات المطالبة النسائية، فتقول بلحاج حميدة: «هذه العدائية نشأت في ظل النظام السابق، إذ وظف الديكتاتور موضوع العصرية وحقوق النساء لتبويض صورته أمام الغرب، وتبرير خياراته الأمنية الاستبدادية. وفي غياب الديمقراطية وحرية التعبير، شكلت قضية النساء وكرة القدم متنفسات، كان الشعب التونسي يعبر من خلالها عن سخطه على النظام الحاكم. ولا يجب أن ننسى أن زوجة الديكتاتور المخلوع كانت تحاول الظهور بصورة المرأة العصرية المدافعة عن حقوق النساء وعن مجلة (قانون) الأحوال الشخصية الموروث عن عهد بورقيبة. وهذا أدى إلى التباس صورة المرأة العصرية، وارتباطها في أذهان الناس البسطاء بصورة ليلي بن علي التي كانت رمزاً للفساد والبذاءة والوقاحة». وتضيف: «يجب ألا ننسى أيضاً ما تقوم به بعض وسائل الإعلام الموّلة